

التنوع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البتروليّة الرأهنة

لومايزية عفاف

أستاذة وباحثة دكتوراه جامعة سوق أهراس الجزائر

إنّ أهم ما يميّز الاقتصاد الجزائري أنّه اقتصاد ريعي، يعتمد بصفة شبه كليّة على العائدات المتأتية من صادرات النفط - إذ يمثّل هذا الأخير ٩٨٪ من إجمالي الصادرات و٦٤٪ من الإيرادات العامّة - وما يرتبط بها من مخاطر ناتجة بالأساس عن التقلبات في قيم أسعاره، ولعل ما يثبت هذا الأزمات الدورية التي شهدتها العالم في هذا الشأن منذ العام ١٩٧٣. وحالياً ومنذ منتصف العام ٢٠١٤ ونتيجة لأسباب عديدة، تعرف الجزائر أزمة بتروليّة، انخفضت إثرها أسعار البترول إلى مستويات دنيا، حيث وصل سعر البرميل إلى أقل من ٥٠ دولار بحلول منتصف ٢٠١٥، مخلفة بذلك نتائج سلبية، فسارعت الدولة بدورها إلى محاولة تدارك الأوضاع باتخاذ جملة من التدابير أقل ما يقال عنها أنها سطحية، فضلاً عن كونها مؤقتة لا تصلح لأن تعتمد على المدى الطويل.

كل هذا وأكثر يدعو إلى ضرورة إيجاد حلول جذريّة تخلص الجزائر من تبعيتها للنفط، من خلال اعتماد سياسة التنوع الاقتصادي، وما تقوم عليها من آليات وميكانيزمات التي قد يؤدي تناسقها وتكاملها إلى إحداث تنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

بناءً على ما تقدّم ذكره، تتمحور إشكاليّة البحث في التساؤل التالي: كيف يمكن أن تؤدي عمليّة التنسيق بين ميكانيزمات التنوع الاقتصادي إلى تجاوز الأزمة البتروليّة الرأهنة في الجزائر والتقليل من تبعيتها لهذا المورد المحفوف بالمخاطر؟

للإجابة على الإشكاليّة تم تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

أولاً: خصائص الاقتصاد الجزائري؛ ثانياً: الأزمة البتروليّة الرأهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري؛ ثالثاً: حتمية التنوع الاقتصادي.

أولاً: خصائص الاقتصاد الجزائري

تتميّز الجزائر باقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كليّة على العائدات المتأتية من صادرات النفط، ما جعلها عرضة للمخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعاره.

طبيعة الاقتصاد الجزائري: رغم التغيرات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي في مقدمتها التحول في فلسفة إدارة الاقتصاد إلى سياسة اقتصاد السوق، وما نجم عنها من تحولات في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أنّ المعالم الهيكلية الكبرى للاقتصاد الجزائري لم تتغير، حيث يعتبر القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل 98٪ من إجمالي قيمة الصادرات و64٪ من الإيرادات العامة للدولة، ويساهم بحوالي 24٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي، والمرتبة الرابعة عشر من حيث المخزون النفطي، وهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم¹.

مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري: يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين استراتيجيتين مُحَقَّقَان عوائد مالية ضخمة للجزائر يساهم النفط بأكثر من 95٪ من إيرادات الصادرات الجزائرية، إنّ مداخيل البترول والغاز تشكل 36.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و65٪ من مداخيل الدولة، وتشغل حوالي 3٪ من القوة العاملة².

الجدول رقم 1: نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية CNIS

يُمكننا من خلال هذا الجدول ملاحظة المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والأرقام القويّة والخفيفة في نفس الوقت نظرا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على العائدات وعلى حجم الصادرات الجزائرية للخارج، وأما على المستوى العالمي فبالنسبة للأداء الخارجي المتعلق بالتجارة الخارجية، تُقدّر مساهمة الجزائر في إجمالي الصادرات السلعية العالمية بـ 0.45٪ وبـ 0.17٪ في إجمالي الواردات العالمية في سنة 2006 حسب ما جاء في تقرير للمنظمة العالمية للتجارة لعام 2007³، وهو ما يعكس الوزن النسبي الضعيف للاقتصاد الجزائري عالمياً.

¹ World Energy outlook 2007 - IEA publications, Stedi Media, Paris. p.87.

² مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة و المفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس- سطيف- يومي 07-08 أفريل 2008، ص9.

³ World Trade Organization, Trade Profiles 2007, p.5.

مخاطر الاعتماد شبه كلي على النفط في الجزائر: إن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد مدر للدخل يعتره العديد من المخاطر نسردها فيما يلي¹:

– مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية: إن الاعتماد على ربوع الصادرات النفطية سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخل من العملة الصعبة، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من وسائل وعوامل الإنتاج.

– تعتبر صناعة النفط صناعة ذات تكاليف متزايدة، حيث تتزايد التكاليف الإضافية أو الحدية في الأجل الطويل لكل برميل إضافي مع تزايد استخراج النفط، ذلك لأن النفط يندفع طبيعياً في البداية إلى السطح نتيجة ضغط الغازات، ثم وفي مرحلة متقدمة من الاستخراج لا بد من استخدام وسائل صناعية للضغط ورفع الزيت إلى السطح؛

– مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة: ترتبط سياسة الدولة على مواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية؛

– مخاطر نضوب المخزون النفطي: حيث أن المعروف من هذه الموارد في الطبيعة هو ثابت، هذه الموارد معرض للنضوب في فترة زمنية محددة؛

– فضلاً عن الأزمات الدورية المصاحبة لهذا المورد والناجمة بالأساس عن تقلبات في أسعاره، ولعل خير دليل على هذا الأزمة النفطية الرأهنة التي عصفت بالجزائر.

ثانياً: الأزمة البترولية الرأهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري

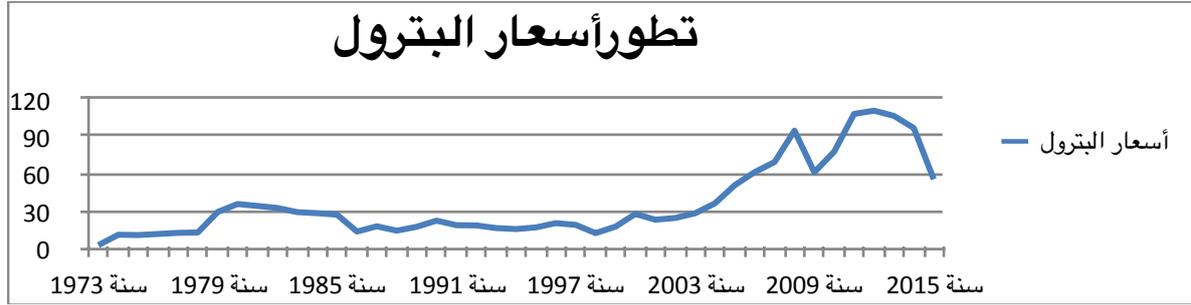
تعريف الأزمة البترولية: تُعرّف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثير محددات الطلب أو العرض أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية².

¹ مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة غرداية، 2011، ص: 64-67.

² داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012، ص 28.

والجدول الموالي يوضح تطور أسعار البترول منذ العام ١٩٧٣ :

الشكل رقم ١ : منحنى تطور أسعار البترول منذ العام ١٩٧٣



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على

www.hawamer.com/vb/showthread، consulté le 13_08_2016

www.Alayam.com/online/economy/532054/news، consulté le 13_08_2016

الأزمة النفطية الحالية

أسباب انخفاض أسعار النفط :

هناك عدداً من العوامل التي أثرت بشكل جذري على أسواق النفط العالمية، وهي¹ :

- **صعود الولايات المتحدة كمصدر للبترول** : بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى ١٤ مليون برميل يومياً، متخطية بذلك كلاً من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للبترول. وتعزى هذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة إلى التطورات التقنية في طريقة الحفر بالتكسير الهيدروليكي (فراكينغ)، والتي تعتمد على ضخ الماء ومحاليل كيميائية في طبقات الصخور بهدف توسيع الشقوق في تلك الطبقة والوصول إلى ما يُسمى بالنفط والغاز الصخريين، واللذين لا يمكن استخراجهما بالطرق التقليدية؛
- **زيادة الإنتاج في العراق** : لم ينتبه العالم إلى أن العراق كان في العام ٢٠١٤ البلد الثاني على مستوى العالم الذي شهد ازدياداً في إنتاج البترول، إذ بالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد، تمكّن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من ٣.٣ إلى ٤.٣ مليون برميل يومياً؛
- **عودة إيران إلى تصدير النفط** : بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "٥+١"، والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، في يناير/ كانون الثاني، تم رفع جزء كبير من

¹ www.aljazeera.net/.../2015/، consulté le 16-05-2016.

العقوبات الدوليّة المفروضة على إيران، وبذلك ستمكّن هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدوليّة بشكل أسهل؛

● **نفط المحيط في البرازيل:** البرازيل أيضاً من الدول التي زادت من إنتاجها للنفط خلال السنوات القليلة الماضية، فبين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ ارتفع الإنتاج البرازيلي من ٢.٦ إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً، وبحسب إحصاءات الأوبك فقد تم حفر ٧٢ بئراً جديداً للبتروول في البرازيل خلال العام الماضي مقارنة بـ ٨٧ بئراً في عام ٢٠١٤؛

● **الخوف من الصين:** يبدو الأمر غريباً أن يتحدث المستثمرون عن أزمة اقتصادية في الصين عند النظر إلى معدلات نمو في الناتج القومي المحلي ٦٪، لكن المراقبين يخشون من أن الأرقام الرسمية تخفي صورة أكثر قتامة للاقتصاد الصيني، فانهيار سوق المال الصينية في بداية عام ٢٠١٥ أطلق إشارة تحذير في أنحاء العالم من أن المعجزة الاقتصادية الصينية ربما وصلت إلى نهايتها.

تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

هناك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:

– انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريباً، حيث لم تسجل سنة ٢٠١٥ سوى ١٤.٩١ مليار دولار مقابل ٢٧.٣٥ دولار العام ٢٠١٤، أي بانخفاض قدره ٤٧.٤٥٪؛

– خسائر كبيرة في الأرصدة الماليّة العامّة: فلمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامّة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد حيث تراجع بـ ١٧١٤.٦ مليار دينار جزائري في الفترة الممتدة بين نهاية جويلية ٢٠١٤ ونهاية جويلية ٢٠١٥، أي انخفاض بـ ٣٣.٣٪ على مدى ١٢ شهراً؛

– عجز في الحسابات الخارجيّة: سجلت الجزائر عجزاً تجارياً لأول مرة منذ ١٥ عام بلغ ٧.٧ مليار دولار في النصف الأول من ٢٠١٥، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعاً لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى ٧١٪ عوض ١١١٪ في النصف الأول لعام ٢٠١٤ م¹.

¹ عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، ص: 3-4، /iefpedia.com، consulté le 05-05-2016.

– الانخفاض في قيمة مداخل الجزائر من العملة الصعبة أثر بصفة مباشرة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري¹.

الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في ظل الأزمة البتروليّة الحاليّة:

لمواجهة هذا الظرف لاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت²:

– كخط دفاع أول استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في الماليّة العامّة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو؛

– سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 2014-12-31 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار في 2015-11-05، أي بمعدل انخفاض يقدر بـ 17.96٪؛

– تكريس تدابير التقشف في النفقات العامّة في قانون الماليّة والميزانيّة لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها الماليّة العامّة وتحقيق وفرة، حيث انخفضت نفقات ميزانيّة 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8٪، كما انخفضت تقدير ميزانيّة التسيير بنسبة 3٪، وانخفضت ميزانيّة التجهيز بنسبة 16٪، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة؛

– رفع بعض الرسوم بموجب قانون الماليّة لعام 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15٪ على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة. غير أن هذه الإجراءات لا تعدو كونها حلول مؤقتة لا يصلح اعتمادها على المدى الطويل، فالأمر هنا يتطلب حلول جذرية كفيلة بإخراج الجزائر من أزمتها وتبعيتها المفرطة لمورد البترول بالاعتماد على سياسات تشرك في طياتها جميع القطاعات في الاقتصاد الوطني وتقوم على مبدأ التنويع الاقتصادي.

¹ arabic.cnn.com/business/2015/08/25/algeria-dinar, consulté le 30-08-2016.

² عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص ص : 4-5.

ثالثاً: حتمية التنويع الاقتصادي

على ضوء التحليل السابق تبدو لنا حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري، لأن ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية.

مفهوم التنويع الاقتصادي: يقصد بالتنويع الاقتصادي "عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية، كما يعني - التنويع الاقتصادي - عملية استغلال كافة موارد وطاقت الإنتاج المحلية، بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات¹⁰. ويعرف كذلك بأنه: " سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد¹⁰ ".

ميكانيزمات التنويع الاقتصادي: ويقصد بها تلك الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، وتمثل في:

إعادة الاعتبار لـ " الدولة التنموية ": إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية، لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي، وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة: تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية.

تفعيل دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دوراً لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الإستمرارية، ما يجعله في بحث دائم ومستمر على كفاءات وتقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.

برامج الإصلاح الاقتصادي: تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محركاً أساسياً لعملية التنويع، ذلك أن استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج - حيث ما تكون الحاجة إليها - سواء على الصعيد المالي، النقدي، التجارة الخارجية كلها آليات من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي.

الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر هذا الأخير من أهم آليات التنويع الاقتصادي، حيث أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية أصبحت العديد من الدول – وبالأخص الدول النامية– في حالة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظراً للنتائج المترتبة عنه، وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة للإقراض الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية من آليات التنويع، من خلال ما تقدمه للسوق المحلي كما الخارجي من منتجات، الأمر الذي يحد من اللجوء للاستيراد فضلا عن إنعاش الصادرات¹.

التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة: يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، الطاقة الريحية، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية².

ماذا سيحدث إن لم تتمكن الجزائر من الشروع في منعطف التنويع: تسمح لنا توقعات بسيطة على أساس التوجه الحالي برؤية الطريق المسدود الذي ستجد بلادنا نفسها فيه إن لم تشرع في منعطف التنويع³:

– بالحفاظ على وتيرة النفقات الحالية للدولة، سيبقى العجز الميزاني في الغوص على مر السنين لينتهي الأمر بإفراغ صندوق ضبط الإيرادات؛

– سيزيد العجز الميزاني من مديونية الدولة؛

– انخفاض احتياطي الصرف وانهيار أسعار العملة نتيجة زيادة الواردات وانخفاض الصادرات؛

– زيادة نسبة البطالة وارتفاع معدلات التضخم؛

– الدخول في أزمة مديونية شبيهة بتلك التي بلغناها في التسعينات.

¹ طبائبية سليمة، لرباع الهادي، مداخلة بعنوان التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أفريل 2008، جامعة سطيف، ص 05.

² قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص ص : 170-175 ، www.kutubpdf.org/.../7004 ، consulté le 15-08-2016

³ www.djaress.com consulté le 06 mai 2016.

إن الطبيعة الربعية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، وتبعيته المطبقة لمورد النفط جعلت منه مرتعا للأزمات والمخاطر المرتبطة بهذا المورد من انخفاض في الأسعار، إمكانية النضوب... وغيرها، فأصبح بذلك هذا الاقتصاد رهينا بمدى تذبذبات عائدات النفط وتحركاتها سواء في الاتجاه السلبي أو الإيجابي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تفعيل التنويع الاقتصادي عن طريق إشراك مختلف القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، فضلا عن عملية التنسيق بين هاته القطاعات بما يخدم أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي.

وعليه نقترح التوصيات التالية:

- عدم الاعتماد بشكل كبير على مداخل البترول، والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- تفعيل دور القطاع الخاص، وتحفيزه وإشراكه في عملية التنمية؛
- توفير مناخ كفيل يجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما تحمل في طياتها من آثار تعود بالنفع على الاقتصاد؛
- تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف قطاعاتها (صناعية، زراعية، خدماتية...) لما لها ور في تحقيق التنويع وبالتالي التنمية.